الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
2 February 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غيتتز – جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-68551 (A)
0068551

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/55/L.3، و L.4، و L.5، و L.7، و L.9)

مشروع القرار A/C.3/55/L.3: **إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين**

١ - **الرئيسة:** أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/55/L.3.

مشروع القرار A/C.3/55/L.4: **متابعة مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين**

٣ - **الرئيسة:** أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/55/L.4.

مشروع القرار A/C.3/55/L.5: **صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد**

٥ - **الرئيسة:** أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/55/L.5.

مشروع القرار A/C.3/55/L.7: **معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين**

٧ - **الرئيسة:** أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/55/L.7.

مشروع القرار A/C.3/55/L.9: **تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني**

٩ - **الرئيسة:** أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

١٠ - **السيدة بورزي كورناشيا** (إيطاليا): تكلمت باسم مقدمي مشروع القرار، فأبلغت اللجنة بحذف العبارة ''التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بالأمانة العامة'' الواردة في الفقرة ٣ من مشروع القرار، وأن أستراليا وإكوادور والفلبين وكرواتيا ومدغشقر وملاوي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

١١ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/55/L.9، بصيغته المنقحة شفويا.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3//5/L.10)

مشروع القرار A/C.3/55/L.10: **التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية**

١٢ - **الرئيسة:** أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

١٣ - **السيد كمبوزانو** (المكسيك): تكلم باسم مقدمي مشروع القرار، فقال إن إرتيريا وأوغندا وبلغاريا وجمهورية تترانيا المتحدة وسانت لوسيا وسري لانكا والكونغو وكينيا ونيوزيلندا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

١٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/55/L.10.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/55/41، و A/55/162-S/2000/715، و A/55//163-S/2000/712، و A/55/201، و A/55/297، و A/55/442، و A/55/467-S/2000/973)

١٥ - **السيد مون يونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن اعتماد الإعلان العالمي المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠ كان علامة بارزة في الأنشطة الدولية الرامية إلى حماية حقوق الطفل وتعزيزها. وذكر أنه قد أحرز تقدم في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي؛ إذ صدقت معظم الدول الأعضاء على اتفاقية حقوق الطفل أو انضمت إليها، واتخذت خطوات للقضاء على جميع أشكال استغلال الأطفال. ورحب بصفة خاصة بقرار مجلس الأمن ١٣١٤ (٢٠٠٠) بشأن الأطفال والصراع المسلح، واعتماد منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٩ للاتفاقية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، وكذلك البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

١٦ - ومضى قائلا إنه بالرغم من ذلك فإن ما يقرب من ١٣٠ مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس أميون، كما يعاني نحو مليون طفل من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وما زال يجري تشغيل عدة ملايين من الأطفال كعمال. وأضاف أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ينبغي أن تستعرض تنفيذ الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي وأن تطرح استراتيجيات لحماية الأطفال. وذكر أن هناك عددا من المجالات تتطلب اهتماما خاصا. وينبغي أن يقوم كل بلد بوضع سياسات اجتماعية ترمي إلى حماية الأطفال وتسهم في نمائهم، ولا بد من خفض معدلات وفيات الأطفال، ويجب تحسين الرعاية الصحية والتعليم، وينبغي أن توفر للأطفال بيئة اجتماعية سليمة ومأمونة، كما ينبغي القضاء على العنف الأسري بغية تشجيع إدماج الأطفال اجتماعيا.

١٧ - واستطرد قائلا إن المعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق الطفل ينبغي مراعاتها بكل دقة، كما ينبغي التعجيل بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛ وينبغي حث جميع البلدان المتبقية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على أن تفعل ذلك. وينبغي زيادة دعم التعاون الدولي من أجل حماية حقوق الطفل وتعزيزها، كما ينبغي دعم التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بغية المعاقبة على استغلال الأطفال، وزيادة إمكانية وصول الأطفال إلى التعليم والرعاية الصحية والقضاء على فقر الأطفال.

١٨ - واسترسل قائلا إن مستقبل الأمم يتوقف على أطفالها، وأن حكومته جعلت مصالح الأطفال ضمن أولوياتها. وذكر أن الآليات القانونية مثل القوانين المتعلقة بتربية الأطفال وتعليمهم والقوانين المتعلقة بالأسرة تنص على حماية الأطفال ورعايتهم، فالأطفال يحصلون على تعليم مجاني إلزامي لمدة ١١ سنة كما توفر لهم الرعاية الطبية بالمجان. وانطلاقا من تلك الروح، أكد من جديد التزام وفده المستمر بالمشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى حماية مصالح الأطفال.

١٩ - **السيدة مارتينيز** (إكوادور): قالت إنها تتفق مع البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا بالنيابة عن مجموعة ريو. وشددت على أن الفقر يمثل عقبة كأداة في سبيل التمتع الكامل بحقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة للأطفال خلال سنوات تكوينهم، حيث يضر ضررا بليغا بقدرتهم على الإسهام بصورة منتجة في المجتمع. وغالبا ما يؤدي فقر الأطفال إلى عمل الأطفال، وهو عامل يحد بصورة بليغة من

مستقبل الأطفال. ولذلك السبب، فإن حكومتها ملتزمة بالقضاء على عمل الأطفال وتقوم بصورة تدريجية برفع الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال؛ وصدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، فضلا عن الاتفاقية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال. كما يعرض حاليا على الكونغرس الوطني مشروع تشريع بشأن حماية صغار الأطفال والمراهقين.

٢٠ - ومضت قائلة إن وفدها يؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وإن الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني تشارك على الصعيد المحلي في الأعمال التحضيرية بغية تقديم مقترحات إلى اللجنة التحضيرية. وأضافت أن وفدها قدم بالفعل إلى تلك اللجنة، من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تقريرا عن المؤشرات الاجتماعية لإكوادور، تتضمن إسهامات من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات حقوق الطفل. وأعربت في ذلك الصدد عن امتنانها للجهود التي تبذلها اليونيسيف وعن ثقتها في أن تلك المنظمة ستسهم إسهاما كبيرا في نجاح الدورة الاستثنائية. وذكرت أن وفدها سيشارك في الدورة الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية، التي تعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وأنها تتطلع إلى دراسة المشروع الأول للوثيقة ذات الصلة التي ستقدم إلى الدول الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر.

٢١ - وأعربت عن الجزع إزاء حالة الملايين من الأطفال اللاجئين والمشردين الذين يجبرون على الفرار من التعذيب والموت. وكررت الإعراب عن تأييدها للممثل الخاص للأمين العام المعني بدراسة أثر الصراع المسلح على الأطفال، الذي تتمثل مهمته في إذكاء الوعي العالمي وتعبئة الرأي العام لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، وتقديم مقترحات محددة لحمايتهم. وأكدت أنه يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يقوما بتنفيذ تدابير ترمي إلى الوفاء بالأهداف الواردة في اتفاقية حقوق الطفل. وأشارت في ذلك الصدد إلى أن رئيس إكوادور وقّع خلال مؤتمر قمة الألفية البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقين بإشراك الأطفال في الصراع المسلح وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، قالت إن وفدها سيواصل تأييد المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان والمعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية وشددت على ضرورة مضاعفة الجهود للقضاء على العنف الأسري والقيام في جميع الأوقات باحترام حقوق جميع الأطفال وتلبية احتياجاتهم.

٢٢ - **السيدة عفيفي** (المغرب): قالت إنه منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، أحرز تقدم، كما كانت هناك إخفاقات، وهذه الأخيرة ترجع إلى حد كبير إلى الفقر واستمرار التمييز والعنف والصراع والكوارث الطبيعية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع، ويعيش مئات الملايين من الأطفال على أقل من دولار واحد في اليوم، ويعملون في ظروف سيئة، ولا تتوفر لهم إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة أو المرافق الصحية، ولا تتوفر لـ ١٣٠ مليون طفل، ٦٠ في المائة منهم من الفتيات، إمكانية الوصول إلى التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ١٣ مليون طفل سيفقدون أحد الوالدين على الأقل بسبب الإيدز، ولا سيما في البلدان النامية، التي يوجد بها ٩٠ في المائة من حالات الإصابة بالإيدز.

٢٣ - واستدركت قائلة إن هناك مع ذلك وعيا متزايدا بين المجتمع الدولي والدول والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بضرورة حماية حقوق الأطفال. وتتمثل بعض

العلامات البارزة على الجهود التي بذلت مؤخرا لحماية الأطفال في: تنفيذ ومتابعة أهداف مؤتمر القمة العالمي؛ والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل أو الانضمام إليها بصورة شبه عالمية؛ واعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ والاتفاقيتين رقمي ١٣٨ و ١٨٢، والبروتوكوليين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه؛ وتزايد الاهتمام بقضايا الأطفال خلال عمليات حفظ السلام.

٢٤ - ومضت قائلة إن حكومتها، اتساقا مع القيم الدينية والتقليدية العريقة للمغرب، تولي اهتماما خاصا لحقوق الطفل، واعتمدت خطة عمل وطنية تهدف إلى بقاء الطفل وحمايته ونمائه عن طريق تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وبلوغ تحصين شبه كامل لستة أمراض مستهدفة. وقد جاء ما أحرز من تقدم نتيجة للجهود المشتركة المبذولة من جانب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والحكومة. وقد أنشأت الحكومة وزارة مسؤولة عن حقوق الإنسان، ومرصدا وطنيا لحقوق الأطفال، ووزارة مسؤولة عن الحماية الاجتماعية والأسرة والطفولة؛ كما جرى تنسيق التشريعات المتعلقة بالأسرة والطفل لتتسق مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك القانونية. واستمر التعاون الدولي بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي ولا سيما مع اليونيسيف في مجالات الصحة والخدمات الأساسية في المناطق الريفية والتعليم والأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة والتخطيط والتعبئة الاجتماعية والدعوة.

٢٥ - واسترسلت قائلة إن حقوق الإنسان يجري إدماجها في البرامج التعليمية، ويتم سنويا، في اليوم الوطني للطفل، تنظيم برلمان للأطفال. كما وضعت خطط عمل لتشجيع محو الأمية والقضاء على عمل الأطفال وإعادة إدماج أطفال الشوارع في المجتمع. كما يجري إنشاء مراكز لتقديم المساعدة القانونية والنفسية للأطفال المحتاجين إليها.

٢٦ - وأعربت عن أملها في أن تقوم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بوضع خطة دولية جديدة للوفاء بتوقعات واحتياجات الأجيال المقبلة. وتحقيقا لتلك الغاية، ذكرت أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على تهيئة بيئة مواتية يتعهد فيها الكبار باحترام حقوق الطفل، والمساواة بين الجنسين، وحل الصراعات بالوسائل السلمية، ووضع سياسات اقتصادية كلية تقدمية تشجع تحقيق النمو بصورة منصفة. واختتمت كلمتها بقولها إن من شأن وضع رؤية ونهج جديدين أن يكفل للأطفال حياة كريمة وفرصة بأن يصبحوا مواطنين منتجين في المستقبل.

٢٧ - **السيد انغولفسون** (أيسلندا): رحب بالاهتمام الذي أولاه رؤساء الدول والحكومات في إعلان مؤتمر قمة الألفية لمراعاة حقوق الإنسان للأطفال، وبصفة خاصة إشارتهم إلى البروتوكولين الاختياريين وإلى وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن التزامهم بالتصدي للفقر في غضون إطار زمني محدد وتحسين إمكانية وصول الأطفال إلى التعليم. وذكر أن كلا البروتوكولين الاختياريين يحظيان بدعم واسع النطاق؛ وأن آيسلندا كانت من بين الدول العديدة التي وقعت على كلا البروتوكولين خلال مؤتمر قمة الألفية. وفيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح، قال إنه مما يؤسف له أن المجتمع الدولي لم يكن مستعدا لزيادة رفع الحد الأدنى لسن التجنيد العسكري الطوعي. وذكر أن وفده يود أن يشجع الدول الأعضاء على أن تعتمد في تشريعاتها المحلية حدا أدنى لسن التجنيد لا يقل عن ١٨ سنة.

٢٨ - ومضى قائلا إنه بالنظر إلى حالة الأطفال في العالم، ثمة حاجة إلى زيادة أعمال الرصد لكفالة الامتثال على الصعيد الوطني لاتفاقية حقوق الطفل، ليس فقط عن طريق اتباع تدابير عملية، بل أيضا عن طريق التشريع وإنفاذ

القانون. كما أنه من المهم أن يكفل ألا يحوّل البروتوكولان الاختياريان الانتباه عن الاتفاقية ذاتها، التي ما زالت تشكل الأساس القانوني الرئيسي لحقوق الطفل. فهناك الملايين من الأطفال المحرومين من أحد الوالدين أو كليهما بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الأمر الذي تترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية غير منظورة. لذلك فإن دراسة أثر ذلك الوباء على الأطفال ينبغي أن تشكل أولوية في جدول أعمال الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المتعلقة بالأطفال. كما أنه من المهم للغاية أن تكفل حماية الأطفال في حالات الطوارئ المعقدة، سواء الناجمة عن أسباب طبيعية أو من صنع الإنسان.

٢٩ - وأضاف قائلا إن تحسين حالة الأطفال وحمايتهم يتوقفان، علاوة على ذلك، على التصدي لمشكلة المخدرات المتفاقمة، التي تتطلب اتخاذ تدابير وقائية وتأهيلية فعالة. فالمخدرات تيسر انتهاكات حقوق الإنسان للأطفال: وكثيرا ما يتم تحويل الجنود الأطفال إلى مدمني مخدرات لتمكينهم من ارتكاب فظائع شنيعة، وكثير ما تعطى البغايا من الأطفال المخدرات لكسر مقاومتهم. كما أنه غالبا ما تكون المخدرات والكحول والعنف في البيت هي السبب وراء ترك الأطفال لبيوتهم والخروج إلى الشوارع. وذكر أن التزام زعماء العالم بمضاعفة جهودهم للتصدي لتلك الآفة هو أمر جدير بالترحيب. كما ينبغي عدم التقليل من أهمية دور ومسؤولية المجتمع المدني والقطاع الخاص في ميدان حقوق الطفل، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا من قبيل عمل الأطفال.

٣٠ - **السيدة على** (إثيوبيا): قالت إن مستقبل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء يتوقف على إيلاء مسألة رفاه الأطفال ما تستحقه من اهتمام. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه القارة الأفريقية في القضاء على سوء التغذية والمرض والأمية وعمل الأطفال والصراعات المسلحة، وهي جميعا عوامل تقوض جهود التنمية والتماسك الاجتماعي. وذكرت في ذلك الصدد أن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على اعتماد البروتوكولين الاختياريين.

٣١ - ومضت قائلة إن حكومتها، تقيدا بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل، أنشأت آلية لرصد تنفيذ ذلك الصك، ونظمت توزيعه باللغات المحلية. كما اتخذت أيضا تدابير ملموسة أخرى في ذلك الصدد. ويجري الاضطلاع بحملة لزيادة الوعي بإساءة معاملة الأطفال بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ويجري توفير التدريب بشأن حماية حقوق الطفل للمعينين حديثا في الشرطة. وعلى صعيد سياسة الحكومة، يولى اهتمام خاص للاحتياجات الصحية للأسرة، وبخاصة للنساء والأطفال. ويولي برنامج طويل الأجل لتطوير القطاع الصحي أولوية للرعاية الصحية الإنجابية، والتغطية التحصينية للأطفال، وعلاج الأمراض السارية الأساسية، ومكافحة الأمراض الوبائية والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. وذكرت أن زيادة التغطية الصحية قد أسفرت عن انخفاض معدلات وفيات الرضع ووفيات الأمهات أثناء النفاس. وتنص السياسة التعليمية الجديدة على مجانية التعليم الابتدائي (الذي يوفر باللغات المحلية)، ويجري حاليا الاضطلاع ببرامج لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وخفض معدل الانقطاع عن الدراسة للأطفال، ولا سيما للفتيات. كما يجري حاليا معالجة حالات جناح الأحداث في محاكم خاصة، ويوفر للشرطة تدريب خاص لمعاملة المجرمين من الأحداث. كما أنشئ منتدى وطني للتصدي لقضية عمل الأطفال، وأجريت دراسات لمعالجة محنة الأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة. كما تجري دراسة الممارسات التقليدية والعرفية الضارة التي تمس صحة الأطفال. وتعتزم الحكومة مضاعفة جهودها لإجراء تغييرات ملموسة في حياة الأطفال عن طريق الدراسات، وحملات التوعية، وبناء القدرات المؤسسية. واختتمت كلمتها بقولها إن تقديم

مساعدات دولية لتحقيق تلك الغاية سيكون موضع ترحيب بالغ.

٣٢ -**السيدة نغوين ثان ها** (فييت نام): قالت إن التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل يوفر أساسا قانونيا قويا جدا. إلا أنه بالرغم من الزخم الوطني والدولي لصالح الأطفال، فإن وفدها يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار مستويات حرمان الأطفال وإساءة معاملتهم في أنحاء كثيرة من العالم، بل وتزايد تلك المستويات. ويمثل الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتمييز والصراعات المسلحة بعض التحديات الهائلة التي تؤثر في الأطفال وأسرهم، وتعيق إعمال حقوقهم. وذكرت أنه يلزم فعلا الاضطلاع بمزيد من الجهود والمبادرات في ذلك الصدد.

٣٣ - ومضت قائلة إن حكومتها، في ضوء الاتجاه نحو العولمة ومن أجل المحافظة على رفاه الأمة في المستقبل، عازمة على مواصلة جهودها بغية تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والاستقرار السياسي، مع إيلاء أولوية عالية للأطفال. وكانت فييت نام من أولى البلدان في آسيا التي انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل. وفي مؤتمر قمة الألفية، أصبحت أيضا من الموقعين على البروتوكولين الاختياريين. كما قامت فييت نام بنجاح، بمساعدة اليونيسيف وغيرها من المنظمات والبلدان، بتنفيذ عدد من برامج العمل الوطنية لصالح الأطفال. ووضعت الصيغة النهائية لبرنامج عمل جديد للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، يتضمن عددا من البرامج والمشاريع ذات الأولوية للحد من الفقر في مناطق ريفية مختارة وعدة برامج قطاعية رئيسية للتصدي لأخطر العقبات التي تعترض التمتع بحقوق الطفل والمرأة. كما يجري إيلاء اهتمام خاص لمكافحة الشرور الاجتماعية التي لها آثار ضارة على الأطفال، مثل الانتهاك والاستغلال الجنسيين، وإساءة استعمال المخدرات، والاتجار في الأطفال عبر الحدود. وتضطلع الحكومة بجهود متضافرة لتعزيز التدابير التشريعية والعقابية التي تستهدف من يقومون بالاتجار والوسطاء، وتعبئة الدعم العام، وتقديم المساعدة للضحايا. كما تسعى الحكومة حاليا إلى حشد الجهود الإقليمية في ذلك الصدد، وسترحب بما يقدمه المجتمع الدولي من دعم إضافي لحل المشاكل المتعلقة بالطلب فضلا عن العرض.

٣٤ - **السيدة باترسون** (نيوزيلندا): قالت إن الالتزام الدولي الكاسح بالبروتوكولين الاختياريين الذي أعرب عنه أثناء مؤتمر قمة الألفة يمثل تقدما كبيرا نحو إعمال حقوق الطفل. وذكرت أن نيوزيلندا كانت من بين الموقعين العديدين، وتعمل حاليا من أجل التصديق عليها. ويلزم أن يكون هناك التزام سياسي من جانب الحكومات لا لتلبية احتياجات المقاتلين الأطفال فحسب، بل تلبية احتياجات جميع الأطفال المتأثرين بالحرب. لذلك فإن وفدها رحب بالمبادرة التي قدمتها الحكومة الكندية والمتعلقة بعقد المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب في وينيبيغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والذي ثبت أنه فعال للغاية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعالج آثار الصراع المسلح على الأطفال في كامل نطاق أنشطتها. وأضافت أن الخطوات البناءة التي اتخذها مجلس الأمن نحو إدماج قضايا الأطفال في عمله هي خطوات جديرة بكل ترحيب، وكذلك تعيين مستشارين لحماية الأطفال في بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. بل إن وفدها سيرحب بإدماجها في جميع عمليات حفظ السلام. ويجدر الاعتراف بالدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي بالقضايا المتصلة بالجنود الأطفال وفي الترويج للبروتوكول الاختياري ذي الصلة. وذكرت أن نيوزيلندا، من جانبها، قد أسعدها تقديم الدعم إلى مؤتمر آسيا - المحيط الهادئ المعني باستخدام الأطفال كجنود، وهو المؤتمر الذي عقد في نيبال في أيار/مايو ونظمه الائتلاف من أجل وقف استخدام الأطفال كجنود. ومن المأمول أيضا أن يثبت أن

البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال سلاح قوي لمكافحة الشرور المتفشية والمتعلقة باستغلال الأطفال في السياحة الجنسية وفي إنتاج المواد الإباحية فضلا عن الاتجار بالأطفال.

٣٥ - ومضت قائلة إن من الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية لاستغلال الأطفال. ويمثل الفقر تهديدا مستمرا لحقوق الطفل. وذكرت أن حكومتها تقوم حاليا بالنظر في صياغة سياسة للأطفال لبرنامج نيوزيلندا للمساعدة الإنمائية الرسمية، تتضمن الإشارة إلى تنفيذ ''الأولوية للأطفال'' (وهو الشعار الذي سيشكل محور تركيز الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المعنية بالأطفال). وذكرت أن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال تمثل خطوة أخرى في سبيل حماية حقوق الطفل، وأن نيوزيلندا أولت أولوية عالية للتصديق عليها. وما زالت اتفاقية حقوق الطفل تشكل الوسيلة الأساسية لتطوير واستعراض السياسة العامة، والإطار المرجعي لقياس الجهود التي تبذلها جميع الدول لمصلحة الأطفال. لذلك فإن وفدها يرحب بالتصديق العالمي عليها. واختتمت كلمتها بقولها إنه بفضل إضافة البروتوكولين الاختياريين، ستذكر سنة ٢٠٠٠ بوصفها سنة الفرص الجديدة لحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

٣٦ - **السيدة هيو - ويم جيني كيم** (جمهورية كوريا): قالت إنه أحرز تقدم ملموس في مجال حماية حقوق الطفل وتعزيزها في غضون السنوات العشر التي انقضت منذ دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ. وقد أدركت الحكومات أن حقوق الطفل هي حقوق إنسان عالمية وجعلت تعزيزها أولوية في سياساتها وخططتها التشريعية. وفي عام ٢٠٠٠، اعتمد بروتوكولان اختياريان، يؤكدان من جديد التزام الدول الأعضاء القوي بحماية الأطفال من الصراع المسلح والاتجار والبغاء.

٣٧ - ومضت قائلة إن الحقوق والحريات الأساسية للعديد من الأطفال في أنحاء مختلفة من العالم ما زالت مع ذلك يجري انتهاكها، وأعربت عن أمل وفدها في أن توفر الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بالأطفال التي ستعقد في عام ٢٠٠١ زخما جديدا لترجمة الالتزامات التي قطعت إلى إجراءات ملموسة.

٣٨ - واستطردت قائلة إنه لدى استعراض تقرير الأمين العام عن حالة اتفاقية حقوق الطفل (A/55/201)، لاحظ وفدها مع الارتياح الجهود المبذولة لإدماج منظور حقوق الطفل بصورة منهجية في تنفيذ ولايات الوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقالت إنها تود أن تعرب عن تقديرها للدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في إعمال حقوق الطفل.

٣٩ - واسترسلت قائلة إن وفدها يرحب بصفة خاصة بالجهود التي اضطلع بها مجلس الأمن مؤخرا لإدماج حماية الأطفال في عمليات صنع السلام وحفظ السلام. وينبغي لجميع الأطراف المشتركة في الصراعات المسلحة أن تكفل حماية حقوق الأطفال، كما ينبغي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تساعد على حماية الأطفال ونشر المعلومات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات ألا تتسامح في مسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، كما ينبغي لها أن تضطلع، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بدور قيادي في حماية الأطفال من جميع أنواع العنف العائلي بصفة عامة.

٤٠ - واختتمت كلمتها بقولها إنه في ضوء الدورة الاستثنائية المقبلة المتعلقة بالأطفال، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتحديات الجديدة والمتنامية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأطفال المشردين داخليا، وأطفال

الشوارع؛ كما ينبغي علاوة على ذلك إيلاء أولوية لحماية المراهقين، وهم يشكلون فئة تم تجاهلها نسبيا.

٤١ - **السيدة سولاما - كوليبالي** (بوركينا فاسو): قالت إنه بالرغم من الالتزامات التي قطعت بموجب اتفاقية حقوق الطفل، فإن حالة العديد من الأطفال ما زالت مزعزعة في بعض أنحاء العالم بسبب الفقر والمرض والنزاع المسلح.

٤٢ - ومضت قائلة إن المجتمع الدولي قد سعى إلى إيجاد حلول لهذه المشاكل. بيد أنه أصبح من الواضح أنه بالرغم من أهمية اعتماد الصكوك القانونية، فإن ذلك لا يكفي ويلزم لتطبيقها إقامة شراكة بين أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٤٣ - وأضافت قائلة إنه يلزم، علاوة على ذلك في سياق ذلك التعاون، تعزيز القدرات الوطنية والمحلية لوضع خطط عمل ولتخطيط الأنشطة وتنفيذ ورصدها. وقالت إن حكومتها بدأت بالفعل في إعداد عدد من خطط العمل مع شركائها الآخرين، وبخاصة اليونيسيف، ومؤسسات بريتون وودز، ووكالات التعاون الدولي. وتحسين أوضاع السجون للقصر، ومكافحة ختان الإناث، وتقديم مساعدات اجتماعية للأيتام هي بعض الأنشطة المضطلع بها بالتعاون مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية المحلية.

٤٤ - واختتمت كلمتها بقولها إن بوركينا فاسو لديها توقعات كبيرة فيما يتعلق بمتابعة الدورة الاستثنائية المقبلة المتعلقة بالأطفال، التي ينبغي فيها إقامة شراكة دولية حقيقية في شكل خطة عمل.

٤٥ - **السيدة سيزار** (ليبريا): أكدت من جديد التزام حكومة ليبريا بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين، وقالت إن ليبريا، بوصفها بلدا يمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، لها خبرة مباشرة بحالة الأطفال في ظل الصراع المسلح، ترى أن القضايا التي يشملها البروتوكولان ذات أهمية بالغة لأمنها وتنميتها. وذكرت أن البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح مهم ليس فقط بوصفه وسيلة لحماية حقوق الأطفال، بل أيضا بوصفه صكا للتدخل.

٤٦ - ومضت قائلة إن ليبريا أحرزت تقدما ملموسا في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وشملت التدابير المتخذة تنسيق القوانين الوطنية لتتواءم مع الاتفاقية، وإعداد التقرير الوطني الأولي، وإدماج خطة عمل وطنية في برنامج التعمير الوطني للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، وإتاحة صيغة مبسطة من الاتفاقية على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، أنشئت محكمة لا مركزية للأحداث، وتلقى الموظفون القضائيون والقضاة وموظفو إنفاذ القانون التدريب اللازم.

٤٧ - واستطردت قائلة إن حكومة ليبريا قامت، بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بصياغة سياسات في المجالات الحساسة بالنسبة للمرأة والطفل، وصممت أنشطة وبرامج خاصة للأطفال المتأثرين بالحرب، سواء للجنود الأطفال أو للأطفال اللاجئين.

٤٨ - واسترسلت قائلة إن تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاكسة التي تشكل الأسباب الجذرية للصراع يتطلب بذل جهود عالمية متضافرة لتعبئة الموارد التقنية والبشرية والمالية. وذكرت أن الاتجاه نحو حجب المساعدات أو سحبها بوصفه آلية لحل المنازعات يقوض الجهود المبذولة للتصدي لأسباب الصراع، التي تشمل الفقر، وعدم احترام حقوق الإنسان، وسوء الحكم، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم معاناة الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال. وينبغي أن يدرك مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تقديم المساعدات التقنية والإنسانية هو أمر حيوي لبناء القدرات الوطنية وتنفيذ البرامج، وأن أي إجراء يخرج عن ذلك الإطار من شأنه أن

يؤثر تأثيرا سلبيا على قدرة ليبريا على النهوض بالأنشطة الداخلة في الخطة.

٤٩ - **السيدة ألويفيتي** (فيجي): قالت إن وفدها يردد الشواغل التي أعرب عنها من قبل فيما يتعلق بغيبة المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، بالنظر إلى التلميحات الواردة في تقريرها (A/55/297).

٥٠ - ومضت قائلة إن التقرير المتعلق بفيجي يشوه حالة حماية الأطفال في فيجي في سياق التنافس بين المطالبة باحترام حقوق الإنسان والصغر الواضح لحجم اقتصادها النامي. ولذلك يلزم توضيح الأمور. ففيجي ملتزمة برفاه أطفالها وصدقت على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٨؛ واستلزم ذلك إنشاء آلية رصد وطنية، هي اللجنة التنسيقية المعنية بالأطفال، التي تعمل بدون مكتب أو ميزانية. وتعمل اللجنة من خلال لجانها الفرعية، وهو نموذج مبتكر، على الأقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد قدمت اللجنة، بالرغم من المعوقات التي صادفتها، تقريرها الأولي بموجب الاتفاقية في عام ١٩٩٥.

٥١ - واستطردت قائلة إنه بالرغم من أن الأمور لم تصل إلى حد الكمال، فإنه من الإيجابي أن ينظر إلى التطورات الداخلية، لكي يتسنى وضع أهداف واقعية فيما يتعلق بالمعايير الدنيا التي يلزم مراعاتها.

٥٢ - واسترسلت قائلة إنها وقد ساعدت في بعثة المقررة الخاصة الموفدة إلى فيجي بوصفها ممثلة لجنة الإصلاح القانوني في فيجي، التي قدمت جميع التسهيلات اللازمة إلى البعثة، تعرب عن أسفها إزاء عدم تحقق التعهد بالسماح للجنة باستعراض موجز التقرير المتعلق بفيجي لتقديم إيضاحات وقائعية وتحريرية. وبالتالي، فقد وُضعت الحكومة في موقف حرج عندما نُشرت الاستنتاجات الأولية للمقررة الخاصة دون إخطار مسبق. وأضافت أن تلك البعثات ينبغي أن تجرى بقدر كبير من الحساسية واحترام سيادة الدولة بغية تجنب النقاش العلني والسياسي الذي شان البعثة الخاصة الموفدة إلى فيجي في تموز/يوليه ١٩٩٩. ومع ذلك، فقد عرض التقرير نقاطا جديرة بالاهتمام ينبغي متابعتها.

٥٣ - وأضافت قائلة إن فيجي قد تم اختيارها بوصفها بلدا نموذجيا في منطقة المحيط الهادئ، بسبب موقعها الجغرافي وليس بسبب تفشي الاتجار بالأطفال أو المواد الإباحية، وإنها واثقة من أن آليات المقررة الخاصة تلك، في مسعاها لإيجاد طرائق وحلول مبتكرة لمعالجة الشواغل المهمة، ستتوخى احترام سيادة الدول الأعضاء. واختتمت كلمتها بقولها إنه، بغية موازنة ما جاء في التقرير، يعطي موجز الزيارة إلى فيجي المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان صورة معقولة للحالة، وإن كان هناك قدر من العمل الجاري في المجالات القانونية والسياسية والاجتماعية يزيد كثيرا عما ورد في التقرير.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٣٥.